عناصر الأمن الفلسطينيون يواصلون الادلاء بأصواتهم في اجواء هادئة

رئيس الاركان الاسرائيلي يدعو الى الاستعداد لأي تصعيد

مناصرون لـ«فتح» خلال تظاهرة دعما لقائمة الحركة في الانتخابات التشريعية في مدينة نابلس امس

غزة ـ من صخر ابو العون:

واصل عناصر الامن الفلسطيني الادلاء بأصواتهم امس الاحد لليوم الثاني في اجواء هادئة قبل ثلاثة ايام من الانتخابات التشريعية المقررة الاربعاء.

واعلنت الاجهزة الامنية الفلسطينية حالة التأهب القصوى استعدادا للانتخابات التي سيتولى قرابة 31 الف عنصر امن حمايتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيتم وضع قوات الامن الفلسطينية في حالة طوارىء اعتبارا من اليوم الاثنين.

وفي هذه الاثناء طلب رئيس الحكومة الاسرائيلية بالوكالة ايهود اولمرت من الوزراء التزام التكتم ازاء مسألة الانتخابات الفلسطينية «الحساسة»، حيث ان اي تصريحات يمكن ان تفسر كمحاولة للتأثير على نتائجها، كما افادت الاذاعة الاسرائيلية.

وقال اولمرت للاذاعة ان الحكومة ستلجأ الى تقييم الوضع مع ظهور النتائج.

وتتوقع استطلاعات الرأي ان تحصل حركة حماس على 30 % من اصوات الناخبين.

وقال رئيس الاركان الاسرائيلي خلال ندوة في هرتسيليا شمال تل ابيب امس «علينا ان نكون مستعدين لتصعيد جديد في اعمال العنف (..) وهذا يتوقف على نتائج الانتخابات».

واعتبر الجنرال دان حالوتس ان اسرائيل قادرة على «خوض التحدي». واضاف «لا اعرف ان كانت حماس ام فتح ستفوز ام ان الفوضى هي التي ستسود في نهاية المطاف».

وفي رام الله في الضفة الغربية، قالت المتحدثة باسم لجنة الانتخابات المركزية رولا سرحان ان افراد الامن اقترعوا «بدون تسجيل اي حادث يذكر».

واعربت رئيسة المراقبين الاوروبيين للانتخابات التشريعية الفلسطينية عن ثقتها بتنظيم الانتخابات يوم الاربعاء في اجواء هادئة رغم القلق الذي تثيره القيود الاسرائيلية المفروضة خصوصا على حرية حركة الفلسطينيين.

وقالت فيرونيك دو كيسير لفرانس برس لدى تفقد مركز اقتراع في مدينة غزة «يتكون لدي انطباع اقوى بأن الامور ستسير بهدوء».

غير ان كيسير، رئيسة اكبر بعثة مراقبين دوليين في الانتخابات التشريعية الثانية قالت «قدمنا شكاوى (الى اسرائيل) بشأن الصعوبات التي تواجهها الحملة ونقل المواد الدعائية في معظم انحاء الضفة الغربية وغزة، وخصوصا الى غزة».

وقالت رولا سرحان ان النتائج الاولية للانتخابات ستعرف حوالي منتصف ليل الاربعاء ـ الخميس وان النتائج النهائية ستعلن خلال اسبوعين.

ودعا رئيس قائمة فتح مروان البرغوثي من سجنه في اسرائيل امس الاحد الفلسطينيين الى المشاركة بكثافة في الانتخابات.

وقال البرغوثي «اوجه نداء من زنزانتي الى ابناء الشعب الفلسطيني العظيم ان يشاركوا بصغيرهم وكبيرهم بشبابهم وشيبهم في هذه الانتخابات».

ولحماية مراكز الاقتراع خشية قيام مجموعات مسلحة غير منضبطة بتخريب العملية الانتخابية، ستوضع قوات الامن في حالة تأهب قصوى اعتبارا من مساء اليوم بعد انتهاء منتسبي اجهزة الامن من الادلاء بأصواتهم.

وقال توفيق ابو خوصة «ان حالة الطوارئ القصوى في داخل قوات الامن واجهزة الشرطة الفلسطينية سيتم اعلانها فور الانتهاء من عملية التصويت لمنتسبي الاجهزة الامنية مساء الاثنين».

واضاف ان «حالة الطوارئ تعني الغاء الاجازات واستدعاء مزيد من الافراد وقوات ومنتسبي الاجهزة الامنية والشرطة ونشر دوريات خارج وداخل المدن الفلسطينية».

واوضح انه تم «اعلان حالة الاستنفار في صفوف الاجهزة الامنية منذ السبت مع بدء عملية الاقتراع لافراد الامن».

واضاف انه «ستكون هناك غرف عمليات في كل محافظة برئاسة كل محافظ وستكون كل المناطق مرتبطة بغرفة عملية مركزية في غزة برئاسة وزير الداخلية نصر يوسف الذي سيشرف على الاوضاع يوم الانتخابات».

وتابع ان «قوات الامن ستقوم بتأمين توزيع الصناديق على المراكز يوم الثلاثاء وستبدأ عملية تأمين وحماية المراكز. واعتبارا من يوم الثلاثاء، لن يسمح لاحد بدخول المركز ما عدا اعضاء لجنة الانتخابات المركزية».

ويبلغ عدد مراكز الاقتراع نحو 1100 مركز في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولكنه قال ان تفاصيل خطة انتشار عناصر الامن في الضفة الغربية لا تزال غير معروفة، موضحا «عقدنا لقاءات كثيرة مع الاسرائيليين لكننا لم نتفق بشأن الانتشار».

وشهدت الاراضي الفلسطينية قبل بدء الحملة الانتخابية، وخصوصا قطاع غزة، فوضى امنية لم تكن السلطة الفلسطينية قادرة على ضبطها. وادلى السبت نحو 29 الفا من افراد الامن بأصواتهم من اصل 58 الفا. اف ب

يرغبن بتمثيل الرجال ايضا في المجلس

الفلسطينيات يسعين الى تعزيز حضورهن في المجلس التشريعي

القدس ـ من بياتريس لوكومبيري:

تقول المرشحة على قائمة حماس منى منصور ان «اغتيال زوجي اعطاني القوة لاكرس نفسي للعمل السياسي»، وهي واحدة من 85 امرأة مرشحات في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة الاربعاء المقبل.

وكان جمال زوج منى منصور واحد قادة حماس في الضفة الغربية استشهد في غارة اسرائيلية في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية قبل اربع سنوات.

وتضيف منى ان «الامر الوحيد الذي كان يمكن ان يجعلني انسحب من الحياة السياسية هو ان يكون هو نفسه مرشحا، احتراما له».

وكانت النساء يشغلن خمسة مقاعد في المجلس التشريعي السابق الذي كان يضم 88 مقعدا. لكن القانون الانتخابي الاخير الذي رفع عدد مقاعد المجلس الى 132 حرص على ضمان تمثيل النساء بنحو 13 مقعدا على الاقل. وتحرص المرشحات في الضفة الغربية وغزة على التأكيد على دور المرأة في الانتفاضة والحياة السياسية. وتقدمت 85 امرأة الى الانتخابات من اصل 728 مرشحا.

وتنتمي المرشحات الى مختلف التيارات السياسية والطبقات الاجتماعية ويتمتعن بمستويات تعليمية مختلفة. فبينهن الامهات والمحاميات والمدرسات وناشطات حقوق الانسان والمعتقلات السابقات ويشتركن في انهن يعشن في مجتمع تعاني فيه النساء بصورة مضاعفة. وتقول حنان عشراوي، النائبة السابقة والمرشحة حاليا في قائمة «الطريق الثالث» المستقلة، ان «النساء الفلسطينيات هن ضحايا الانتفاضة مثلهن مثل باقي الشعب الفلسطيني وفي الوقت نفسه يتعرضن للتمييز في المنزل بسبب القوانين الذكورية بالرغم من انهن يتحملن في معظم الاحيان اعباء اسرتهن بمفردهن». وتقول جهاد ابو زنيد (38 عاما)، المراة الوحيدة المرشحة عن حركة فتح في القدس، ان المجتمع الفلسطيني لا يزال بمعظمه يعتبر ان «مكان المرأة في المنزل». وتضيف ابو زنيد «نتعرض لكثير من الانتقاد حتى من اخواننا في الحركة. لكني اعتقد ان النساء الفلسطينيات ضحين كثيرا وينبغي ان يحصلن على حقوقهن السياسية وعلى العدالة الاجتماعية». وتقول المرشحات ان النساء يفترض ان يشغلن 30 % على الاقل من مقاعد المجلس. وتقول ابو زنيد الموظفة الاجتماعية غير المتزوجة التي سجنت عدة مرات ان «النساء يجب ان يقدن العملية الديمقراطية كما كن قائدات في المقاومة». وتعتبر حنان عشراوي الفترة الحالية فترة «حاسمة» لان النساء ستمكن من الدفاع عن حقوقهن من داخل المجلس التشريعي لتغيير القوانين وتقول «لم اسمع من سنوات احدا يتجرأ ان يقول لي انه ليس لي مكان في الحياة السياسية، لكني اعرف ان كثيرات لم يكن محظوظات مثلي». وتؤكد منى منصور (44عاما) التي ترتدي نقابا يخفي كل وجهها ما عدا عينيها ان القرآن ضمن حق المرأة في خوض المجال السياسي.

وتسهب مدرسة الفيزياء والام لخمسة ابناء وبنات في الحديث عن المقاومة. وتقول «هل هناك وسيلة اخرى. اؤمن بالسلام، لكن بالسلام العادل. اسرائيل تقتل ابناءنا واحباءنا ثم تتهمنا نحن بالعنف. انهم لا يتركون لنا اي خيار».

ولكن ابو زنيد تخشى على مستقبل نساء فلسطين في حال فوز حماس بأغلبية كبيرة في المجلس التشريعي وان كانت تعترف بان حركة فتح التي احتكرت السلطة لفترة طويلة قد تخسر وقد تتشكل معارضة قوية لمحاربة فساد السلطة. وتقول ان وصول مزيد من النساء الى المجلس التشريعي من شأنه ان يحرك البرلمان الذي كان يسيطر عليه الحرس القديم، وان كان «المجتمع العربي لا يزال يحتاج لكثير من التغيير».

وتوضح ان المرشحات لا يتحدثن فقط باسم النساء اللواتي يشكل 47 % من مليون و340 الف ناخب في الاراضي الفلسطينية. وتقول ابو زنيد «نحن مرشحات عن حركة سياسية ونريد كذلك تمثيل الرجال». (اف ب)

البرغوثي يدعو الى سلطة فلسطينية جديدة محذرا من ان اسرائيل لا ترغب في شريك فلسطيني

■ دبي ـ اف ب : قال مروان البرغوثي الذي يتراس لائحة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في حديث لقناة «العربية» بثته امس الاحد ان الاسرائيليين اتخذوا قرارا استراتيجيا بعدم التعامل مع اي شريك فلسطيني داعيا الفصائل الفلسطينية الى اقامة سلطة فلسطينية ديمقراطية جديدة. وقال البرغوثي امين سر حركة فتح في الضفة الغربية «الاسرائيليون لديهم قرار استراتيجي بعدم التعامل مع اي شريك فلسطيني وهم يدعون التخوف من فوز حماس وكأنهم يريدون فتح وابو مازن. هذا غير صحيح». وتساءل «من الذي اغتال ياسر عرفات سياسيا اولا خلال ثلاث سنوات ثم جسديا» ليجيب «الحكومة الاسرائيلية وبقرار».

واشار الى ان الاسرائيليين ظلوا يقولون على مدى ست سنوات ان عرفات اصبح عقبة في وجه تحقيق السلام لكن اليوم وبعد رحيل عرفات ومجيء ابومازن الذي «ينادي صباح مساء بالعمل السلمي والتهدئة ماذا كان رد الاسرائيليين؟».

واضاف في لهجة لا تخلو من حدة ان الاسرائيليين «يقولون انهم سيوقفون العملية السياسية اذا جاءت حركة حماس. على من يضحك الاسرائيليون؟ الناس ليسوا سذجا؟ الاسرائيليون لا يريدون لا فتح ولا حماس ولا ابومازن ولا مروان البرغوثي ولا الزهار ولا هنية ولا فلان ولا علان (..) هم اتخذوا قرارا استراتيجيا بفرض حل من طرف واحد».

وتابع «حدث ذلك في غزة وخرجوا والان يريدون ان يستكملوا في الضفة الغربية ولكني اقول انه لن يكون هناك في هذه المنطقة لا امن ولا سلام ولا استقرار حتى نحقق اهدافنا الوطنية في الحرية والعودة والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف واشدد عاصمتها القدس الشريف».

واكد البرغوثي ان «حركة فتح تبقى الحركة القادرة على قيادة الشعب الفلسطيني وجربت حركة فتح في مفاصل طويلة وكثيرة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية» غير انه اشار الى بعض الاخطاء التي اعترت مسيرتها.

واوضح «شاب حركة فتح بعض الشوائب وهناك من انتهج المسلك الفردي سواء على مستوى القيادة او على مستوى هنا وهناك. والسؤال دائما في اي حركة هو قيادتها» مشيرا الى ان «غياب المؤتمرات في الحياة التنظيمية اوجد مثل هذا الحالة وهذه الأزمة. 17 عاما لم يعقد المؤتمر الوطني السادس لحركة فتح ويجب ان يعقد وانا واثق انه سيعقد هذه العام وسيلتم الشمل الفتحاوي».

واكد الحرص على الشراكة مع باقي الفصائل الفلسطينية رافعا شعار «شركاء في الميدان شركاء في البرلمان».

واضاف حرصت حركة فتح منذ انطلاقتها على الشراكة مع القوى الوطنية والاسلامية وجميع قوى وفعاليات وشخصيات شعبنا (..) ونحن نعرف خلال الـ10 سنوات الماضية بعض الاخوان في الفصائل الفلسطينية لم يوافقوا على السلطة الوطنية وعلى الشراكة».

وتابع «نحن نرحب الان بهذا القرار الجريء والشجاع لاخواننا في حماس و(الجبهة) الشعبية و(الجبهة) الديمقراطية وباقي القوى في الانخراط في السلطة الوطنية للمشاركة في هذه الانتخابات وفي منظمة التحرير الفلسطينية».

واشار الى ان «شراكة الدم اثبتت ان هناك شراكة فلسطينية وهناك نضج سياسي فلسطيني وانا الان اقول شركاء في الميدان شركاء في البرلمان وسنصنع باذن الله سلطة وطنية فلسطينية ديمقراطية جديدة على طريق بناء الدولة».

ودعا البرغوثي في حديث مماثل لقناة «الجزيرة» الفضائية بثته اليوم الاحد، الفلسطينيين الى المشاركة بكثافة في الاقتراع المقبل.

وقال البرغوثي الذي يمضي عقوبة بالسجن مدى الحياة صدرت عن محكمة اسرائيلية بعد ان ادانته بالتورط في هجمات، في اول حديث من سجنه في اسرائيل «اوجه نداء من زنزانتي الى ابناء الشعب الفلسطيني العظيم ان يشاركوا بصغيرهم وكبيرهم بشبابهم وشيبهم في هذه الانتخابات».

واضاف ان «هذا (الانتخاب) وفاء للرئيس الراحل ياسر عرفات ولاحمد ياسين ولابو علي مصطفى» وغيرهم من «الشهداء الذين سقطوا» معددا اسماء اخرى من قياديين فلسطينيين سابقين.

وكان احمد ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس وابو علي مصطفى زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد قتلا في غارتين اسرائيليتين في 2004 و2001 على التوالي

واكد البرغوثي ان «هذه الانتخابات يجب ان ننظر لها باعتبارها احدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الحرية والعودة والاستقلال».

واضاف «نحن نطمح الى حكومة اصلاح وطني تتمتع بقاعدة برلمانية وشعبية عريضة».

مروان البرغوثي الذي يترأس لائحة (فتح) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في حديث لقناة «العربية» بثته امس الاحد

برلمانيون يعملون على تعديل القانون لمنح رئيس السلطة حق الدعوة لانتخابات مبكرة .. ورئيس المجلس يرفض اعتبار التعديل سلاحا ضد «حماس»

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يحاول عدد من اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني تعديل القانون الاساسي لمنح رئيس السلطة الفلسطينية الحق في الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة، وذلك بالتزامن مع انتخاب التشريعي المقبل، وفي خطوة استباقية لامكانية نجاح حركة المقاومة الاسلامية «حماس».

وتاتي تلك المحاولة قبل ايام محدودة من اجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة يوم الاربعاء القادم حيث تجرى اتصالات ومشاورات بين اعضاء كتلة فتح في المجلس التشريعي لتعديل القانون الاساسي الفلسطيني ليمنح رئيس السلطة الحق في الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة.

واخفق المجلس التشريعي أمس الاول في جلسته الاستثنائية مجددا في استكمال مشروع القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 لعدم اكتمال النصاب القانوني بضرورة حضور ثلثي الأعضاء لإجراء التعديلات المقترحة رغم عقد الجلسة لأول مرة في ثلاثة مقار في آن واحد في غزة ورام الله ونابلس عبر نظام الفيديو كونفرانس.

وبعد فشل الجلسة التي دعا اليها رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح امس الاول تقرر ان يعقد المجلس جلسة غدا الثلاثاء لاقرار الاقتراح الذي تقدم به نصف النواب بخصوص منح رئيس السلطة الحق في الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة.

وقال فتوح إننا على أبواب خريطة سياسية متنوعة ولاستكمال البناء الدستوري أسوة بكل برلمانات العالم فلا بد من استحداث مادة حول صلاحيات الدعوة لانتخابات في غير مواعيدها أو مبكرة نتيجة تعطيل الحياة الدستورية واستحداث مادة في قضية الاستفتاء في حالات محددة.

وكان فتوح اعلن قبل ايام، عن انتهاء عمل المجلس التشريعي، الا انه بناء على طلب اكثر من نصف اعضاء المجلس، اضافة الى طلب الرئيس محمود عباس، تمت الدعوة لهذه الجلسة «الاستثنائية» لبحث التعديلات المقترحة على القانون الاساسي.

وأضاف أن هناك أيضا اقتراح استحداث منصب نائب الرئيس الا انه لا داعي لبحث هذا الاقتراح في المرحلة الراهنة بسبب ضيق الوقت فضلا عن كون هذه القضية قضية خلافية.

ومن جهته قال عبد الكريم ابو صلاح عضو اللجنة القانونية في التشريعي ان الاقتراح يعطي نوعا من التوازن بالعلاقة بين الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي وحتى لا تشل الحركة السياسية والبرلمانية. واضاف ابوصلاح ان الاقتراح يقضي بمنح الرئيس حق الدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة اذا عرقل المجلس التشريعي المصادقة على اية تشكيلة حكومية لاكثر من مرة وفق القوانين المعمول بها في كافة برلمانات العالم.

ولم يعط القانون الاساسي رئيس السلطة الوطنية أي حق بالدعوة لاجراء انتخابات، رغم وجود هذا الحق لدى غالبية الانظمة البرلمانية في العالم، حيث عمد المجلس التشريعي، حسب رئيسه، الى تجنب وضع هذه المادة في القانون الاساسي خلال السنوات الماضية، تجنباً لقيام الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بحل المجلس عند حدوث صدام بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي.

وقال فتوح «مع بداية عملنا في المجلس التشريعي، كان هناك صدام مع الرئيس الراحل أبو عمار، وكان لدينا تخوف من قيام الرئيس بحل المجلس التشريعي، ولذلك تجاوزنا وضع هذه المادة في القانون الاساسي».

واضاف «هناك تخوف قانوني من امكانية ان تتوقف الحياة البرلمانية نتيجة أية اشكالية قد تطرأ مستقبلا ، لذلك لا بد من العودة حينها الى الشعب مجدداً».

وتابع «عند وجود تعطيل لاداء السلطة التشريعية أو التنفيذية تتوقف الحياة الدستورية، بالتالي لا بد من العودة للشعب واجراء انتخابات تشريعية مبكرة».

وحسب مراقبين، لا يمكن فصل هذا المطلب «الاستثنائي» عن الحراك السياسي، الذي يحدث داخل المجتمع الفلسطيني، لا سيما من حيث امكانية حصول حركة حماس على مقاعد برلمانية تمكنها من عرقلة أية تشكيلة حكومية مقبلة، لذلك يرى مراقبون أن المخرج الوحيد في هذه الحالة هو منح رئيس السلطة هذا الحق أسوة بعدد كبير من بلدان العالم. وحسب القانون الاساسي، فإن تشكيل أية حكومة يتم بعد أن يكلف رئيس السلطة الوطنية شخصية سياسية بتشكيلها، حيث يمهل القانون هذه الشخصية ثلاثة اسابيع لتشكيل الحكومة، واذا تعذر ذلك يتم التمديد أسبوعين آخرين.

واذا لم يتمكن الشخص المكلف من تشكيل الحكومة خلال الاسابيع الخمسة، فإن على رئيس السلطة الوطنية تكليف شخصية ثانية أو اعادة تكليفه بتشكيل الحكومة، لكن القانون لم يتحدث عن آلية العمل في حال لم تتمكن الشخصية الاولى ولا الثانية من تشكيل الحكومة، خاصة اذا ووجهت برفض منح الثقة من المجلس التشريعي.

وتشير نتائج بعض استطلاعات الرأي إلى أن حركة حماس قد تحصل على نسبة «كافية» من مقاعد المجلس، قد تؤهلها في حال تحالفها مع قوائم اخرى لعرقلة تمرير تشكيلة أية حكومة لا تريدها، خاصة ان «حماس» اعلنت انها لن تشارك في الحكومة القادمة.

ويرفض فتوح اعتبار وضع هذه المادة ضمن القانون الاساسي سلاحا ضد حركة حماس، وقال «هذا السلاح في الحقيقة لصالح الجميع، لكن لا بد من وضع آلية تمكن الحياة الدستورية من الاستمرار في حال وجود أية اشكالية، وهذه قضية دستورية موجودة في غالبية برلمانات العالم».

من جهته، قال النائب نبيل شعث، مسؤول حملة فتح الانتخابية، أنه لا يوجد دستور في العالم لا يعطي الحق في العودة الى الشعب في حال تعطل النظام الدستوري.

واضاف «الرئيس حرم من هذا الحق في القانون الاساسي السابق، وما يجري الآن هو محاولة لتصحيح هذا الوضع».

وتشمل التعديلات المقترحة مواد مستحدثة تتعلق بصلاحيات الدعوة لانتخابات في غير مواعيدها أو مبكرة نتيجة تعطيل الحياة الدستورية واستحداث مادة في قضية الاستفتاء في حالات محددة وكذلك استحداث منصب نائب الرئيس.

ومن جهته اكد رئيس اللجنة القانونية زياد أبو زياد على ضرورة الالتزام بالقانون وعدم الخوض في نقاشات تعديل القانون الأساسي قبل اكتمال النصاب بحضور ثلثي الأعضاء.

وعلى صعيد تعديلات القانون الأساسي أكدت عضو التشريعي راوية الشوا أن الوقت ضيق لإضافة أي مواد أو حذفها واعتبرت أن المرحلة الآن غير قانونية حيث بدأت الانتخابات بالفعل.

ومن جهته شكك د. موسى الزعبوط في نوايا البعض في المجلس التشريعي لإدخال تعديلات على القانون الأساسي لأهداف معينة مؤكدا أن الأمر بات الآن في غاية الصعوبة وبالإمكان مناقشة أي تعديلات في المجلس القادم.

ومن طرفه اكد مقرر اللجنة القانونية الشيخ سليمان الرومي على أهمية إجراء التعديلات على بعض مواد القانون الأساسي لكي تنسجم مع قوانين تم إقرارها من قبل المجلس إضافة لاستحداث مواد دستورية من اجل استكمال القانون الأساسي ليعطي الوضع القانوني للشعب الفلسطيني. وأوضح الرومي أن من هذه المواد تحديد حالات الاستفتاء التي خلا منها القانون الأساسي في حالات محددة مثل تحديد النظام السياسي برلماني أو دستوري أو النظام الانتخابي نسبي أو دوائر أو مختلط مثلا أو الاستفتاء على الاتفاقيات السياسية التي تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني.

ولفت الرومي إلى ضرورة وضع حل دستوري لحالات قد تطرأ فيها مشاكل ولا يتوصل فيها البرلمان إلى حل مثل عدم المصادقة على الموازنة وعدم حصول الحكومة على الثقة عدة مرات متوالية ما يوجد أزمة دستورية في البلاد ولذا لا بد من أن يأتي القانون الأساسي بمخرج وحل للشعب الفلسطيني حتى لا تتفاقم الأزمة بدون إطار قانوني.

وفي ما يلي بعض المواد المستحدثة المقترحة على القانون الأساسي للمجلس:

1ـ إذا لم ينجح أي من المكلفين بتشكيل الحكومة في تشكيلها وانقضاء المدد القانونية المحددة لذلك وفقا لأحكام القانون يدلي رئيس السلطة الوطنية ببيان أمام المجلس التشريعي يعلن فيه انتهاء المدة المحددة لتشكيل الحكومة وعدم تمكن الأحزاب أو الكتل البرلمانية الممثلة في المجلس من تشكيل حكومة تفوز بثقة المجلس وبالتالي يطلب الرئيس من المجلس إقرار قانون يشرع لإجراء انتخابات مبكرة خلال تسعين يوما من ذلك التاريخ.

2ـ يحق للمجلس التشريعي وخلال أسبوع من إعلان رئيس السلطة الوطنية وبالأكثرية المطلقة لأعضائه أن يطلب من الرئيس إعادة محاولة تشكيل الحكومة مقترحا على الرئيس مرشحا محددا لتكليفه بذلك وفي هذا الحال يقوم الرئيس بتكليف مرشح المجلس لرئاسة الحكومة وعلى هذا المرشح أن يقدم حكومته للثقة أمام المجلس خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع وإذا لم ينجح في مهمته خلال المدة المذكورة تجري الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد وهو خلال تسعين يوما من تاريخ إعلان الرئيس أمام المجلس عن عدم التمكن من تشكيل الحكومة.

3ـ للمجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه أن يقر مشروع قانون بالقراءات الثلاث بإجراء انتخابات مبكرة على أن تجري تلك الانتخابات خلال تسعين يوما من تاريخ إرسال مشروع القانون الى رئيس السلطة الوطنية بعد إقراره بالقراءة الثالثة للمصادقة علية ونشره حسب الأصول.

4ـ للمجلس التشريعي وفي ظروف طارئة أو قاهرة يتعذر فيها إجراء الانتخابات في موعدها أن يأخذ قرارا بأغلبية ثلثي أعضائه بتمديد فترة المجلس إلى حين انتهاء تلك الظروف القاهرة وتجري الانتخابات فور انتهاء تلك الظروف وفي هذا الحال يصدر القرار بصفة مشروع قانون تتم مناقشته وإقراره بالقراءات الثلاث ويصبح نافذا بمصادقة الرئيس عليه وينشر في الجريدة الرسمية .

5ـ لرئيس السلطة الوطنية أو بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي ان يعلن انتهاء الظروف القاهرة التي من اجلها تم تمديد فترة المجلس والدعوة لإجراء الانتخابات وفقا لأحكام القانون.

النائب العام الفلسطيني يقرر اغلاق تلفزيون الأقصى التابع لحماس بعد اسبوعين من اطلاقه

■ غزة ـ اف ب: قرر النائب العام الفلسطيني امس الاحد اغلاق تلفزيون الاقصى التابع لحركة حماس والذي بدأ البث التجريبي في غزة قبل اسبوعين لعدم حصوله على الترخيص اللازم.

وقال المستشار احمد المغني، النائب العام في السلطة الفلسطينية لفرانس برس «تم اتخاذ قرار اليوم (امس) باغلاق تلفزيون الاقصى بغزة (..) بناء على شكوى تم التحقيق فيها مع الجهات المختصة وتبين ان المحطتين غير مرخصتين حسب الاصول، ولا يوجد طلبات بالترخيص وهذا مخالف للقانون».

ولكن المدير العام لاذاعة وتلفزيون الاقصى في قطاع غزة، رائد ابو داير، قال لفرانس برس ان المحطة «لم تبلغ بهذا القرار».

واكد المستشار العام انه تم ابلاغ «الجهات المعنية بالقرار وهي وزارة الداخلية والشرطة الفلسطينية لتنفيذ القرار».

واكد المتحدث باسم الداخلية الفلسطينية توفيق ابو خوصة ان قرار النائب العام ينص على «اغلاق جميع محطات التلفزيون التي لم تحصل على الترخيص اللازم من الجهات المعنية»، ومنها تلفزيون الاقصى واذاعة محلية في الضفة الغربية تدعى «اذاعة الغد».

واضاف ابو خوصة ان «على جميع المحطات الاذاعية والتلفزيونية التي تقدمت بطلبات للحصول على التراخيص اللازمة تصويب اوضاعها خلال مدة اقصاها اسبوعين من تاريخه».

واضاف انه تم ارسال نسخة من القرار الى «وزارتي الداخلية والاعلام والى مدير الشرطة للتنفيذ».

وقال رائد ابو داير «نرجو ان لا يكون هذا الحديث صحيحا ولكننا جاهزون للعمل وفق القانون وتجهيز الأوراق اللازمة لاجراءات ترخيص تلفزيون الاقصى الاسلامي».

واضاف «لا يمكن بأي حال اغلاق مؤسسة اعلامية، نحن جاهزون لان نتعاطى مع الشروط القانونية للترخيص وليس للاغلاق بعد ان اصبحت مرئية الاقصى خلال ايام جزءا من الواقع الاعلامي الفلسطيني واكثر المؤسسات مشاهدة في قطاع غزة».

واكد ابو داير ان شركة «الرباط» التي تملك الاذاعة والتلفزيون توجهت قبل سنة الى وزارة الاعلام لطلب الترخيص لكن الوزارة قالت انها «غير جاهزة لتسلم اي طلبات لانشاء تلفزيون خاص».

وبدأ تلفزيون «الاقصى» البث التجريبي في الثامن من الشهر الجاري في قطاع غزة ليشكل منبرا جديدا لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) لا سيما وان اطلاقه تزامن مع بدء الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تشارك فيها الحركة لاول مرة.

استشهاد فلسطيني في غارة اسرائيلية على سيارة مدنية في غزة

■ غزة ـ رويترز ـ اف ب: استشهد فلسطيني على الاقل وجرح آخران عندما انفجرت سيارة في قطاع غزة امس الاحد ذكر شهود عيان فلسطينيون انهم يعتقدون انها اصيبت بصاروخ اسرائيلي.

وقال الجيش الاسرائيلي ان الحادث ليس «عملية قتل مستهدف، وانه يتحرى النبأ».

وذكرت لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية التي تضم نشطاء من فصائل مختلفة ان بعض مقاتليها كانوا يستقلون السيارة لكنهم نجوا من الانفجار.

وقال متحدث باسم الجماعة ان احد المارة استشهد.

وتستهدف اسرائيل النشطاء الفلسطينيين بضربات جوية في قطاع غزة، ويعتقد انها كانت تبحث عن رد بعد اصابة 30 شخصا في تل ابيب في عملية فدائية نفذتها حركة الجهاد الاسلامي الاسبوع الماضي.

واشتد التوتر في غزة قبل الانتخابات البرلمانية الفلسطينية التي تجرى يوم 25 كانون الثاني (يناير) والتي تشارك فيها حركة حماس لاول مرة.

وكان فلسطينيان استشهدا واصيب اثنان اخران برصاص العسكريين الاسرائيليين قرب السياج الحدودي بين قطاع غزة واسرائيل، يوم السبت بحسب مصدر طبي.

ولم يكن الشهيد مؤمن وشاح (18 عاما) والجريحان ينتميان الى اي مجموعة مسلحة، كما ذكرت وزارة الداخلية الفلسطينية.

ووقع الحادث في شمال قطاع غزة.

وكان الجيش الاسرائيلي اعلن في وقت سابق ان عسكريين فتحوا النار مساء السبت على ثلاثة فلسطينيين كانوا يزحفون في اتجاه السياج الحدودي بين قطاع غزة واسرائيل.

وقالت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي «اطلق الجنود النار في الهواء ثم في اتجاه المشتبه بهم الذين واصلوا تقدمهم ويبدو انهم اصيبوا بالرصاص».

ولم توضح المتحدثة ما اذا كان الفلسطينيون المستهدفون مسلحين ام لا وما اذا كانوا ناشطين اتوا لتنفيذ هجوم او انهم رجال يحاولون التسلل الى اسرائيل للعمل من دون ترخيص. ووقع الحادث قرب كيبوتز نيرام قبالة شمال قطاع غزة.

جنين افادت مصادر امنية فلسطينية ان الجيش الاسرائيلي اعتقل امس الاحد المسؤول المحلي في حركة الجهاد الاسلامي في شمال الضفة الغربية.

وقالت المصادر ان الجيش اعتقل حسين جرادات في قرية سيلة الحارثية، شمال جنين.

وقال متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان جرادات من «العناصر المهمة في حركة الجهاد الارهابية التي نفذت خمس عمليات انتحارية السنة الماضية في اسرائيل».

ادانة شقيق قاتل رابين بتوجيه تهديدات لشارون

■ القدس ـ رويترز: أدانت محكمة اسرائيلية شقيق المتطرف الذي قتل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين بالتهديد بقتل رئيس الوزراء اريل شارون.

وأدين هاجاي عامير شقيق المتطرف ايغال بتوجيه تهديدات لشارون أمام السجانين في سجن كان يقضي فيه حكما لمدة 16 عاما باعتباره شريكا في جريمة اغتيال رابين عام 1995 . وقالت المحكمة في بلدة نتانيا ان هاجاي عامير قال للحرس في السجن في تشرين الاول (أكتوبر) 2004 «يمكنني أن أجري اتصالا هاتفيا وأتأكد من اغتيال أو تفجير شارون».

وذكرت وثائق المحكمة أن هاجاي عامير قال ذلك عندما لم يتمكن الحرس في السجن من الاتصال بوالديه هاتفيا. وقال محامي هاجاي عامير ان هذا الكلام كان مجرد دعابة وان ما قاله للحراس كان «هل أنتم خائفون من أن أقتل أو اغتال شارون».

كما قال الدفاع ان ادانة عامير تمثل مخاطرة مزدوجة. ورفضت القاضية روث لورتش هذه الحجة وقالت «ثبت لي بشكل لا يدع مجالا للشك أن ما قاله المتهم يقع ضمن فئة التهديدات.. بناء على ذلك أنا أدينه بهذا الاتهام».

وأرجىء النطق بالحكم الى الشهر المقبل. ويقضي ايجال عامير حكما بالسجن المؤبد لاغتياله رابين في حشد للسلام بتل أبيب بسبب استعداده لمبادلة الارض مقابل السلام مع الفلسطينيين. وتحول موقف اليهود المتطرفين من شارون بعد أن نقل مستوطنين يهودا من قطاع غزة في ايلول (سبتمبر) الماضي في اطار خطة للانسحاب من غزة.

وكان شارون من أشد المدافعين عن سياسة الاستيطان. وعندما سأل صحافي من موقع صحيفة (يديعوت احرونوت) على الانترنت هاجاي عامير عن رأيه ازاء النزيف الذي أصيب به شارون في المخ والذي سبب له غيبوبة منذ الرابع من كانون الثاني (يناير) أجاب «أنا أشكر الله كل يوم».